مفهوم ديمقراطية التعليم بين :
التأويل المثالي والتطبيق الواقعي

الدكتور : بن عكي محمد آكلي
مدير معهد التربية البدنية والرياضية
جامعة الجزائر

تمهيد

مما لا شك فيه، أن قدرات العنصر البشري وإستعداداته في شكلها الخام، مرهونة في الحقيقة بمدى عملية إكتشافها وإبرازها، وبمدى تنوع وتعدد فرص التعليم والتربية في الوسط الإجتماعي، بيد أن خدمات مجالات التربية والتعليم ومختلف أشكال التدريب والتكوين الأخرى تعد من بين الصناعات الفعالة والملائمة لتطوير وتنمية الموارد البشرية الضرورية لمحاولة النهوض بالتطور الحضاري (لكونها تساعد على تنمية قدرة الإبداع والإبتكار لدى أفراد المجتمع، بهدف تحسين نوعية الخبرة المعرفية والرفع من مستواها، لا سيما في الميدان العلمي والتكنولوجي).

وبمعنى آخر، خدمات ومهام قطاع التربية والتكوين - من خلال مفهوم الديمقراطية- تعمل على تحويل الموارد البشرية من قوى خام الى قوى مؤهلة وقادرة على الإنتاج النافع، سواء في المجال الإقتصادي الذي يتميز بالمردود المباشر أو المجالين: الإجتماعي والثقافي اللذان يتميزان بمردود غير مباشر.

بهذا المنطق يتبين لنا بأن المجتمع الذي يهتم بالطبيعة الإنسانية، عن طريق التطبيق السليم لمفهوم ديمقراطية التعليم، يكون قد عبّر في الحقيقة على مدى سمو وعيه الحضاري، نتيجة إدراكه للعلاقات السببية القائمة ما بين عملية البحث على الموهوبين بالفطرة كهدف، وعملية التوفير لفرص التعليم كوسيلة، غير أنه إذا كانت كلمة الديمقراطية تعتبر من بين المفاهيم التي لا يمكن حصرها وتحديدها بدقة، بإعتبار معناها فج نوعا ما ويجمع بين المتناقضات- على حد تعبير أحد رواد ميدان التربية المقارنة نيكولا هانز "NICOLA HANS"، الذي يرى: بأن هذا المفهوم يشمل كلاً من الديمقراطية الشرقية الإشتراكية والديمقراطية الغربية الرأسمالية من جهة، ولا يوجد عليه إجماع بين أولئك الذين حاربوا من أجله من جهة أخرى".

فضلا عن كونه مصطلح ذا معنى مجرد غير قابل للقياس الكمي والرقمي بشكل مباشر.

1-تحديد مفهوم الديمقراطية في ميدان التربية والتعليم:

يقصد بمصطلح الديمقراطية في اللغة اليونانية، ذلك النظام السياسي الذي يكون فيه الحكم في يد الشعب، وفق ما هو متضمن في الإشتقاق اللغوي للكلمة الإغريقية، "ديمقراطية، DEMOCRATIA" التي تتركب من كلمتين " ديموسDEMOS" الشعب و"كراتوس، KRATOS" القوة أو بالأحرى "كراتن ، KRATEIN" الحكم (RENALS, LEGENDRE، 1993، ص 324) "DIDIER, JULIA، 1964، ص 59). لقد كان أول من نادى بهذه الكلمة هو "بريكليس، BIRIKLIS" اليوناني، حين ألقى خطابه المشهور، مؤبنا من خلاله ضحايا حرب "بولوبوناس، POLOPONAS" قائلا: ليست الدولة مسيرة لمصلحة الأقلية، بل هي عندنا مسيرة لصالح الجماهير، لذلك أخذ نظامنا إسم الديمقراطية". (ع. مدني 1986، ص 112).

2- مثالية المفهوم ونسبيته في الفكر الإنساني:

لما كانت فلسفات المجتمعات والأمم، تختلف بإختلاف إيديولوجياتها ومعتقداتها، فقد نتج عن ذلك إختلاف في التأويل حسب المكان والزمان، بحيث كما يقول :"نيكولا هانز، NICOLA .H" يعتبر معنى اللفظ فجاً نوعا ما وليس عليه إجماع بين أولائك الذين حاربوا من أجله مما جعل المفهوم لا يزال يعاني من التناقض والتطرف في النزعة الفردية تارة، وفي النزعة الإجتماعية تارة أخرى، والسبب في ذلك لعله يعود الى الإختلاف المذهبي أو النظري (ترجمة ميخائيل أسعد ومراجعة أبو الفتوح رضوان 1966 ص: 322) لذا تعتبر الديمقراطية من بين المفاهيم الأكثر خلطا وإساءة في الإستعمال، لأن كل دولة في العالم (مهما كانت فلسفتها أو إيديولوجيتها) تدّعي أنها دولة ديمقراطية، (محمد منير مرسي، 1974)، بل أبعد من كل هذا وذاك، يرى الفيلسوف جان جاك روسو (1762) بأن الديمقراطية الفعلية لم يحصل لها وجود ولا يمكن لها أن تتحقق في الأمر الواقع.

على هذا المنوال يرى الدكتورع. مدني: أن الديمقراطية بمعناها القديم تعكس أوضاع المجتمع اليوناني الذي يمثل فيه حكم الشعب أسوء أنواع الحكم وأردأ النماذج السياسية، في حين أصبح المفهوم الحديث للديمقراطية يعني أنها أحسن النماذج وأعدلها وأقومها، لكن هذا لم يمنع من وجود خلاف جذري بين المفهوم الليبرالي للديمقراطية والمفوم الماركسي (سواء كان ذلك شيوعيا أم إشتراكيا)، ونتيجة تطرف المفهومين، عجز كل منها أن يجمع بين الحرية والعدالة الشاملة بمعناها السياسي والإجتماعي والإقتصادي" (نفس المرجع السابق، ص : 123).

عموما ينبغي مراعاة بأن مفهوم الديمقراطية متناقض مع مفهوم الديكتاتورية، لأن الحكم في ظل نظمها يقوم على الشورى المبنية على الثقة في قيمة العنصر البشري"، ولأن الفرد ليس حرا في إختيار طريقته الخاصة فحسب، بل السياسة العامة نفسها تعتبر نتيجة لإختيارات الأفراد- كأعضاء في الجماعة - وعليه فالديمقراطية في مفهومها المتكامل تعتمد أساسا على إحترام الإنسان كإنسان، وتقديس كل ما هو إنساني .." (د. عبد الغني عبود ، 1978، ص : 192).

من هنا يتجلى بأنه إذا منح الفرد أو بالأحرى العنصر البشري الفرصة للتعبير عن الذات تمكنت هذه الأخيرة من إكتشاف طاقاتها المختلفة، وإستغلالها للمساهمة بها في الصالح العام والخاص معا، لاسيما في مواجهة الطموحات المتزايدة والإنفجار الديمغرافي، عن طريق ما يمكن أن ينجر عن الإنفجار المعرفي والتكنولوجي، المرهون بمدى سمو خبرة العنصر البشري وتنوعها في ميدان الانتاج الفكري والعلمي.

3- مفهوم الديمقراطية في الفكر الإسلامي:

في حدود الإستجابة لأصالة المجتمع الجزائري ولمحدداته التاريخية والحضارية، يمكن الإشارة الى مدلولها في الفكر الإسلامي على سبيل الإجمال لا الحصر، بالقول على أنها تتفوق عن أبعاد الفكر الإنساني المعاصر، وتتميز عنه، في كونها لا تخضع في سياستها وتأويلها الى الأهواء الذاتية (العقلية)، بل تستند أولا وأخيرا الى الأحكام المطلقة (النقلية) التي لا تخرج عن ما جاء في كتاب الله (القرآن الكريم)، وما جاء به رسوله الكريم عليه الصلاة والسلام (السنة)، وهذا دون طوائف الناس مهما بلغت كثرتهم وذلك إمتثالا لقوله تعالى: "أفغير الله أبتغي حكما وهو الذي أنزل اليكم

الكتاب مفصلا والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق فلا تكنن من الممترين" وفي قوله تعالى أيضا: "وتمت كملة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم" (سورة الأنعام آية 114،115) (محمد البهي، 1971، ص: 385، 386).

يبدو لنا من خلال الفكر التربوي الإسلامي بأنه من غير الطبيعي والمعقول أن يلجأ الحاكم والمحكوم الى غير الله، في تسيير شؤون أفراد المجتمع، بإعتبار الإنسان يحمل في طياته بذور النقص وإحتمال الوقوع في الخطأ، وبالتالي بلوغ الكمال ينبغي أن يكون نابعاً من معطيات وأبعاد كاملة، الشيء الذي لايتوفر في الإنسان- بإعتباره غير معصوم من الخطأ.

وفق هذا المغزى قصد القران الكريم من مفهوم "الشورى" في الإسلام، المشاورة بين المؤمنين بهدف إصلاح وتدبير شؤون حياتهم وفق مانزل من عند الله عز وجل وما جاء به رسوله اللكريم (ص) حكما استهدف قوة الروابط بين المؤمنين في أمتهم، كي تبقى خير أمةٍ أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر.

فضلا عن هذا لايكتفي الإسلام بأن تكون "الشورى" من الحاكم للمحكومين فقط، بل لا يريد لها كذلك أن تكون "منحة" منه لهم، فقد أوجبها عليه، كما أوجبها على المؤمنين جميعا فيما بينهم، بيد أن الشورى بهذا العموم واجب، وحق لكل فرد، واجب عليه نحو غيره، وحق له تجاه غيره، بالتالي أداء كل فرد واجب "الشورى" يصل حق "الشورى" لكل فرد أيضا " (نفس المرجع السابق، ص :388-391) هكذا يلاحظ بأن مفهوم الديمقراطية المرتبط بمفهوم الشورى، لايخرج عن دائرة الحق والواجب معا، وهذال ليس بهدف ضمان الوحدة والإستقرار بين أفراد المجتمع، بل هو تنبيه لكل مسلم على مسؤوليته الفردية، وما يترتب عنها من إلتزامات نحو ذاته وغيره.

مع العلم بأن الدخول في الإسلام والإيمان بالله مبني على الحرية، والإختيار الإرادي، وعن قناعة وإقتناع وذلك وفق قوله تعالى: (لا إكراه في الدين قد تبيّن الرشد من الغي" سورة البقرة آية 256) " وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" (سورة الكهف آية 29).

هكذا تصبح الحرية في الإسلام تمثل الطمأنينة التي تسعى المجتمعات للحصول عليها، وتحقيق الأماني الموجودة عمليا لا نظريا فحسب. ومن ثم المساواة ما هي إلا تحقيق للعدالة في الحقوق والواجبات" (د. ناجي معروف، 1975، ص: 267).

الشيء الذي يؤدي الى القول بأنه ليس أكرم للإنسان من أن يكون إيمانه هو الدافع له على معرفة الحق وآدائه معا، كذلك الإيمان بالديمقراطية حسبما ينص عليه الفكر الإسلامي يساعد على تأدية الواجب في غير تحيز أو إنحراف، حسب ما يساعد على تحقيق حق الفرد والمجتمع بصورة ضمنية وتلقائية (د. محمد البهي، 1973).

- الديمقراطية في ميدان التربية والتعليم:

لا جدال في مدى تداخل سياسة الحكم في المجتمع مع سياسة التربية والتعليم، بحيث ما قيل عن الديمقراطية على مستوى الفكر الإنساني والتطور الحضاري، يمكن أن يقال كذلك على مستوى الفكر التربوي، إذا كان المفهوم يتوقف في تحديده وتعريفه على إتجاهات نظرية عديدة -رغم تكاملها- فإن ذلك يؤدي الى حصر الديمقراطية في ميدان التربية والتعليم في مجالين أساسيين ألا وهما :

أ- التربية الديمقراطية:

تعتبر بمثابة الإتجاه الفكري والتربوي المعاصر الذي يرمي الى إعداد الإنسان الديمقراطي من خلال المشاركة والممارسة للنشاط التعليمي- (المدرسة الفعالة- ECOLE ACTIVE) والطرق التربوية الحديثة-(نوربار سلامي (NORBERT,(S، 1980، ص17) وهذا الإتجاه منتشر بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية، تحت تأثير أفكار المفكر والمربي الأمريكي" جون ديوي DEWEY J. وأنصاره المؤمنين للمذهب التربوي" البرجماتي Pragmatique" النفعي والتقدمي- الذي يرى فيه "ديوي" أن الغرض الرئيسي من المدرسة لا ينحصر فقط في فتح مختلف أبواب المراحل التعليمية وصفوفها الدراسية لكافة الأطفال (الأمر المفروغ منه)، بل ينبغي كذلك العمل على جعل المدرسة بمثابة الوسط الذي تلقى فيه الديمقراطية ويمارسها التلاميذ أثناء العملية التربوية والتعليمية (الكسندر فكسليار، ALEXANDRE, VEXLIARD، 1967، ص 135).

ب- ديمقراطية التعليم:

- يقصد بها في العصر الحالي "تلك العملية الإصلاحية لنظام التربية، المبنية على أساس التكافؤ في الفرص التعليمية، فيما بين كافة أطفال مختلف فئات المجتمع وشرائحه من أجل فتح المجال أمامهم للإلتحاق بأعلى مستوى ثقافي ممكن، وتحصيل أرقى تأهيل مهني- كما سمحت بذلك إستعدادتهم وقدراتهم الفطرية - دون التأثر بمكانة الطفل الإقتصادية والإجتماعية والعرقية (جورج ثيناس وأنياس لمبرو GEORGE THENES L'AMPERUR، 1975، ص 261).

علاوة على هذا يرى السيكولوجي" قاسطون ميالاري، MIALA- GASTON RET": بأن الديمقراطية الحية والحقيقية، هي التي تعمل على إستشارة وتنمية كل الإمكانيات الموجودة لدى الطفل إلى أقصى حد ممكن، وفق مطالب تجهيزه البيولوجي والسيكولوجي (1964،ص :53).

شأنه في ذلك شأن المربي "دنيس فرستية،DENIS FORESTIER": الذي يرى " بأن ديمقراطية التعليم تستلزم أولا وقبل كل شيء القضاء على الأفكار التي تحث على التمييز العنصري والتفاوت الإجتماعي والطبقي، أو الذكاء المرتبط بفكرة الشرائح الإجتماعية والإقتصادية". وعلى هذا يؤكد السيكولوجي (بول فراز PAUL, FRAISE " على ضرورة الإهتمام بطرق التوجيه التربوي والمهني لتحقيق ديمقراطية التعليم، غير أن هذه الأخيرة تتوقف على مدى توفر المؤسسات التربوية وتنوعها، وعلى مدى توفر الإمكانيات المادية والمساعدة على متابعة الدراسة والنجاح فيها" (الكسندر فكسليار، ALEXANDRE, VEXLIARD، 1967، ص: 111).

ج - تعريف شامل لمفهوم الديمقراطية في ميدان التعليم :

عموما الديمقراطية تؤمن بالتنوع والتعدد وحرية الإختيار على أساس من الإيمان بقيمة الفرد في ذاته، وأن الأفراد يختلفون فيما بينهم في القدرات والإستعدادات، وأن على نظام التعليم أن يواجه هذه الفروق وأن يساعد التلميذ على تنمية هذه القدرات والإستعدادات الى أقصى حد ممكن" (د. محمد منير مرسي، 1974 ص100).

ولعل ما ينبغي مراعاته يكمن في كون الديمقراطية في مجال التربية ليست وهما وخيالا، ولا شك أن الكمال قد لا يتوفر في مثل هذه الديمقراطية، لأن الكمال يكاد يكون من الأمور المستحيلة ، إلا أن الديمقراطية التي نريدها هي التي تساير مقتضيات الواقع، وتقوم على أساس موضوعي، يصلح للتطبيق العملي"، (إيدجارفور وآخرون،و ترجمة، د. حنفي بن عيسى 1979 ص 132).

د- مدلولها في الفكر التربوي الإسلامي:

يمكن الوقوف على مدلولها من خلال المعاني المرتبطة بالعلم والتعليم والعلماء، بإعتبار الدين الإسلامي حث على طلب العلم والتعليم، ورفع من شأن العلماء، وقدم طلب العلم على العبادة نفسها، والنصوص المؤكدة على ذلك عديدة، وردت في القرآن الكريم والحديث الشريف، وفي أقوال الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين، ما يشهد على عظيم إجلالهم للعلم والعلماء في الإجتهاد والقياس والإجماع.

هذا وما يشير الى أهمية العلم عند المسلمين هو أن الله تعالى أقسم بالقلم وما يسطرون، لأن الإنسان بالقلم تعلم ما لم يعلم، والمسلمون يرون أن الناس موتى، وأهل العلم أحياء، لأنهم دوما في تطلع الى أسرار الخلق، وطبائع الأشياء والأمور الكونية، كما أن ما يدل على قيمة العلم والتعليم في الإسلام: أن القرآن الكريم ذكر العلم في مئات من الآيات، بلغ عددها (78 آية) وأعظمها قوله تعالى "قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، إنما يتذكر أولو الألباب" (سورة الرمز، آية :09) - "يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أوتو العلم درجات" (سورة المجادلة آية :11) - قل رب زدني علما (سورة طه آية :14) - "فاسألوا اهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) (سورة الأنبياء آية 07)- (د. ناجي معروف، 1975، ص: 189- 199).

ـ وفي الحديث الشريف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" أطلبوا العلم ولو بالصين" فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة" بمعنى وجوب طلب العلم، وقال أيضا :"فضل المؤمن العامل على المؤمن العابد سبعون درجة"- "يبعث الله العالم والعابد، فيقال للعابد أدخل الجنة، ويقال للعالم أشفع للناس كما أسحنت أدبهم"-(رواهم إبن عبد البر- للإمام المصلح الشريخ عبد الحميد بن باديس، 1983، ص:187-196) وقوله أيضا:" غدوة ورحلة في طلب العلم أحب الى الله من مئة غزوة" -"لموت قبيلة أيسر من موت عالم"-" لا خير فيمن كان من أمتي ليس بعالم ولا

متعلم"- "الناس عالم ومتعلم والباقي همج" (د. عبد الله عبد الدائم، 1973، ص1982).

وفي أقوال الخلافاء الراشدين والصحابة التابعين، من ذلك قول علي (رضي الله عنه) لكميل بن زياد: "يا كميل العلم خير لك من المال، العلم يحرسك وأنت تحرس المال، والعلم حاكم والمال محكوم عليه، والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو بالإنفاق"، " قيمة كل إمرئ علمه"، و"ليس الخير أن يكثر مالك وولدك ولكن الخير أن يكثر علمك" (عبد الله عبد الدائم 1973، ص: 182) طبعا كل هذا تم تأكيده بوضوح في نتائج الدراسات والأبحاث التي تنادي بأولوية الإستثمار في الثروة البشرية أو الرأس المال الإنساني.

يمثل في الحقيقة مفهوم ديمقراطية التعليم، نواة الفتح التاريخي للحضارة الإسلامية، وذلك لأن الطريق الذي سلكه الإسلام، ورسوله الكريم، في الدعوة الى توحيد الله هو طريق العقل لإثبات صدق الرسالة، وتحقيق أهدافها وعليه يلاحظ أن القرآن الكريم لا يذكر العقل إلا في مقام التعظيم والتنبيه الى وجوب العمل به والرجوع اليه. بالتالي لما كان العقل لا ينمو إلا بالعلم، الذي بدوره لا يتحقق إلا بالقراءة والكتابة فقد كانت أولى آيات الكتاب الكريم التي نزلت على قلب الداعية الأعظم عليه الصلاة والسلام هي أمر ربه له، ولكل مسلم يؤمن برسالته بقوله تعالى :"إقرأ بإسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، إقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم"(سورة العلق آية 1-5) -(عبد الغني عبود 1987 ص : 429- 430).

وبصدد ما وصلت اليه أحدث النظريات المعاصرة، فقد ذكر العلامة إبن خلدون(133-1406) في مقدمته المشهورة تحت عنوان: العلم والتعليم طبيعي في العمران البشري" أفكارا حديثة جدا في ميدان التربية والتعليم وأهمها: أن الإنسان قد شاركته جميع الحيوانات في حيوانيته في الحس والحركة والغذاء، وغير ذلك، وإنما تميز عنها بالفكر الذي يهتدي به لتحصيل معاشه والتعاون عليه بأبناء جنسه، والإجتماع المهيئ لذلك التعاون، قبول ما جاءت به الأنبياء عن الله تعالى، والعمل به وإتباع صلاح أخراه، فهو مفكر في ذلك كله دائما، وعن هذا الكفر تنشأ العلوم وما قمدناه من صنائع" (د. تركي رابح- العام الجامعي 1401هـ - 1402هـ - ص : 107)- (مذكرات في أصول التربية الإسلامية).

أما أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (1058 -1111م) حجة الإسلام، "فقد جعل

من صناعة التعليم أشرف الصناعات، وإستدل على ذلك بأدلة كثيرة نقلية وعقلية، أما الأدلة النقلية فإنها تتمثل في الشواهد الكثيرة التي نقلت عن الرسول (ص) والآيات الكثيرة التي وردت في القرآن الكريم، أما الأدلة العقلية فمنها :: أن أشرف الصناعة يعرف بشرف محلها، كفضل الصياغة على الدباغة، إذ محل الأولى الذهب ومحل الثانية جلد الميتة، ولا شك أن لصناعة التعليم من شرف المحل، أوفي حظاً وأتم نصيباً، فإن المعلم متصرف في قلوب البشر ونفوسهم، ولا يخفي أن أشرف مخلوق هو الإنسان"(عبد الله عبد الدائم، 1973، ص232).

مما سبق الإشارة اليه يمكن لقول بأن معنى الديمقراطية في الكفر التربوي الإسلامي، يحمل في طياته مبادئ وأبعاد عديدة وتتجاوز ما وصل اليه الفكر التربوي المعاصر.

3- تطور مدلولها في المنظومة التربوية الجزائرية:

عند تتبع المسار التاريخي للمنظومة التربوية الجزائرية يلاحظ أن مدلول ديمقراطية التعليم قد شهد تطورا ملحوظا ، وذلك إنطلاقا من تاريخ ثورة التحرير الوطني منذ سنة 1954، الى غاية يومنا هذا، بحيث أثناء إنعقاد مؤتمر الصومام سنة 1956 ظهر أكبر حدث سياسي في تاريخ الثورة الجزائرية المسلمة عموما، والحركة الثقافية والتربوية خصوصا، إذ تم خلال هذا المؤتمر التطرق الى مختلف الميادين ومن أهمها: ميدان التعليم الذي نظر اليه المؤتمرون على أنه ضرورة لابديل عنها لرقي المجتمع الجزائري، ورفع الوعي السياسي الوطني. وما أن إستقلت الجزائر سنة 1962 حتى إنطلقت المدرسة الجزائرية بإمكانياتها المحدودة في تعليم أبنائها دون إستثناء، لاسيما وأن مبدأ ديمقراطية التعليم ظل الشغل الشاغل لكل الجزائريين إبان الثورة وبعدها - زيادة على مجانيته وشموليته - (توصيات ولوائح المؤتمر الثاني عشر لإتحاد المعلمين العرب ومجلس الإتحاد الجزائري، نيسان 1986 ص129).

على هذا الأساس تقرر في مشروع طرابلس، المنعقد في جوان 1962، توسيع النظام التعليمي أمام الجميع وفي كل المستويات التعليمية الى جانب نشر الوسائل التربوية الجماهيرية وتدعيمها بكافة المنظمات الوطنية من أجل محاربة الأمية، وتعليم عامة المواطنين القراءة والكتابة في أقرب الآجال، لأن بدون تعليم جماهيري قوي، ودون تكوين الإطارات الفنية والإدارية والمعلمين، يكون من الصعب التحكم بسرعة، في

زمام الأمور المرتبطة بتطور الإقتصاد الوطني (ملف وثائقي لوزارة الإعلام والثقافة Dossier documentaire F.M.I.C (دون تاريخ) ص. 50).

فضلا عن هذا اعتبرت في ميثاق الجزائر المنعقد في سنة 1964، "ظاهرة التصفية للأمية وتنمية التعليم من الأمور المفروغ منها والعاجلة وبالدرجة الأولى في صفوف أبناء العمال والفلاحين، أي في كل من الأرياف والمدن، وبالتالي التعليم الشامل هدف عاجل ..، غير أن الطلبة الذين يلتحقون بالتعليم العالي يوجهون الى الدراسات المرتبطة بحاجيات البلاد" (ميثاق الجزائر- Charte d'Alger، 1964، ص 76) غير أن السنوات الأولى للإستقلال، أظهرت عدم القدرة على التحكم في المنظومة التربوية، سواء من جانب هياكل الإستقبال والتأطير أو من جانب المناهج والبرامج ولغة التعليم في حد ذاتها التي كانت تطغى عليها اللغة الفرنسية، نتيجة الظروف السياسية والتحولات الإجتماعية التي شاهدها المجتمع الجزائري حينذاك، لذلك أدخلت عدة إصلاحات على البرامج والمناهج الموروثة على الحقبة الإستعمارية، وظهرت هذه الإصلاحات إبتداءا من سنة 1966 الى سنة 1976، حيث خلال فترة المخطط الثلاثي:(1967-1970) بدأ التفكير في إصلاح قطاع التربية والتكوين، بإعتباره يشكل أول تجربة دخلت بها الجزائر في عصر التخطيط والتنمية الشاملة، ومن ثم خلال بداية المخطط الرباعي الأول:(1970- 1973) تكونت وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، ووضعت أيضا الأسس الأولى للبحث العلمي في الجزائر(د.تركي رابح مجلة الثقافة عدد : 78 سنة 1983) أما أثناء فترة المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977) فقد عرفت المنظومة التربوية الجزائرية تغييرا جذريا، وذلك بعد صدور الأمرية الرئاسية في 16 أفريل سنة 1976، القاضية بتطبيق المدرسة الأساسية التي حددت الوضعية الراهنة للمنظومة التربوية من جهة، ومتطلبات النمو الإقتصادي والإجتماعي للأمة من جهة أخرى.

كل هذا تم تأكيده في الميثاق الوطني المؤرخ في : 05 جويلية 1976 في الباب الثالث تحت عنوان:- الثورة الثقافية - كالتالي "من البديهي أنه لا يمكن لثورة ما أن تبلغ جميع أهدافها، لاسيما إذا كانت من صنع شعب أغلبيته من الأميين، وكانت تستند الى عقليات مستلبة، وأنماط من التفكير والعمل غالبا ما تكون منافية لتلك الأهداف المنشودة أو قاصرة عنها، فتؤول حينئذ الى الركود وعدم الإبداع والخلق ورفض

التجدد، والحق أن عملية تحويل الإنسان ليست أقل ضرورة من عملية تحويل البلاد" وفي الجزء السادس من الباب الخاص بالأهداف الكبرى للتنمية، نص نفس الميثاق في ميدان التعليم والتكوين على ضرورة "تأسيس المدرسة الأساسية ذات السنوات التسع التي تمدد الدراسة الإلزامية، والشروع حسب إمكانيات الأمة في إقامة منشآت التعليم التحضيري قصد إعداد الأطفال، للمدرسة الأساسية. كما تضمن من زاوية أخرى التعليم الثانوي فروعا تحدد وتتنوع بكيفية تفتح آفاق التكوين لجميع الأطفال المتخرجين من المدرسة الأساسية، طبقا لمؤهلاتهم وأذواقهم، مع إعتبار الإحتياجات التي يستلزمها الإقتصاد، ويتولى التعليم الثانوي إعداد التلاميذ المتنقلين الى التعليم العالي - أن التكفل المباشر من قبل الدولة بكل ما يتعلق بالتعليم الذي هو حق مكتسب للجميع، وعلى جميع المستويات -الميثاق الوطني، الجزائر 1976). وبصدد آفاق المستقبل فقد نصت وثيقة المشروع الأخير للميثاق الوطني المؤرخ في سنة 1986، في الفصل الثاني من الباب الأول تحت عنوان: مهام الثورة الجزائرية في المجال الثقافي على :"أن تكوين الإنسان سيظل هو الشغل الشاغل للثورة، فالإنسان في النهاية هو غاية الثورة ووسيلتها في الوقت نفسه ، (ص:11).

وفي الفصل الرابع من الباب الثالث تحت عنوان : التجربة والتكوين، يلاحظ أن ديمقراطية التعليم قد تحققت حسب ما ضمنه النص التالي:؛ إذا كان النظام المتعلق بالتربية والتكوين قد قطع شوطا كبيرا في توسعه وشموله لربع سكان البلاد ، فإنه اليوم مدعو أكثر من أي وقت مضى الى العناية بجانب المحتوى وخاصة المحتوى الإيديولوجي".

من هنا يتضح أن المنظومة التربوية الجزائرية قد شهدت ثلاث مراحل خلال فترة إسترجاع السيادة الوطنية (1962-1986) يبد أن في البداية كان الهدف منحصر في الإستجابة التلقائية لأحداث الحرب ومخلفاتها، ثم مرحلة التخطيط والتعبئة لإصلاح التعليم، وفي المرحلة الأخيرة إنحصر أساسا في الإستمرارية لتعميق أهداف الإصلاح (الشيء الذي لا يزال بعيد المنال).

هذا وفيما يلي نص من مشروع الميثاق الوطني 1986، يلخص مفهوم ديمقراطية التعليم في الجزائر المعاصرة :«تتميز منظومة التربية والتكوين بإجبارية التعليم الأساسي وتعميمه على الأطفال البالغين سن الدراسة، وهذا بفضل المدرسة الأساسية التي أصبحت الأداة المفضلة لتوفير فرص التعليم لجميع الأطفال الجزائريين (دون مراعاة الجانب الكيفي والمردود التربوي) لتكوين الإنسان دون السعي في نفس الوقت، وفي موازاة مجهود التكوين، الى توفير مناصب العمل داخل البلاد يعني بالنسبة للجزائر إما الحكم على نفسها بمواجهة أزمة إجتماعية وأخلاقية حادة، وإما قصر دورها على تزويد البلدان المتقدمة بالإطارات والعمال الأكفاء، فتصبح البلدان الأجنبية هي التي تقطف ثمار الموارد الطائلة التي ضحت بها الجزائر في سبيل تعليم شبابها وتكوينه من أجل هذا لا بد من مواصلة الجهود في طريق التخطيط الصارم للتكوين المدرسي والجامعي لكي يزول الإختلاف في القطاعات ويتحقق الوصول الى تناسب أكبر بين التكوين والشغل. ولكي يتحقق تنظيم التوزيع بين مختلف هياكل التكوين وشعبه، لا بد من وضع نظام ناجع للتوجيه المدرسي والجامعي والمهني، على أساس الإحتياجات المخططة والمعايير الموضوعية، على أن يتم ذلك دون الإخلال بمبدأ العدالة الإجتماعية، ومع إستبعاد كل شكل من أشكال التمييز» (الميثاق الوطني 1986 ص.33- 34).

- التحديد الإجرائي لديمقراطية التعليم:

يتبين من خلال ما تم إستعراضه عن المنظومة التربوية الجزائرية بأن ديمقراطية التعليم محدودة في أبعادها ومضمونها بالتغييرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية عبر الزمان والمكان، وذلك وفق معطيات ومبادئ أسلوب التخطيط العلمي، التي تهدف دوماً التغيير من أجل التكيف مع تطور أحداث الأمر الواقع، بحكم أن جوهر المفهوم لا يتوقف فقط على ما هو على مستوى الطموح والوعي، بل يستند أكثر الى ما هو واقع وممكن تحقيقه ، في هذا الصدد نلتمس التجربة التاريخية الروسية، -. بناءا على القرار السياسي الذي أصدره - "لينين LENINE" سنة 1918- حيث قال فيه :" كل فرد في سن السادسة عشر (16) له الحق في الإلتحاق بمعهد، أو مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، دون تقديم أية شهادة أو وثيقة تثبت على مدى متابعته للدراسة في مرحلة التعليم الثانوي، أو ما يعادلها": هذا القرار تمت الموافقة عليه في المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي في شهر مارس من سنة 1919، كما تم "التركيز فيه

على إلغاء كافة الموانع المصطنعة التي تواجه الأفراد الذين يرغبون في الدخول للجامعة، فضلا عن مجانية التعليم وإلزامه حتى سن السادسة عشر، لكن الغريب في الأمر ظهر فيما بعد قانونا في روسيا سنة 1958، يحمل في طياته حواجز موضوعية تجعل من الدخول الجامعي أمرا صعب الإجتياز، من جرائه أصبح القبول في مؤسسات التعليم العالي يستلزم تحقيق الشروط التالية: المتابعة الكاملة لمرحلة التعليم الثانوي، مع مراعاة الملاحظات التي تقدمها المنظمات الجماهيرية عن المترشح مثل: الإنخراط في الحزب والنقابة العمالية أو في منظمة الشباب الشيوعية، ومن ثم، بعد إجتياز هذه الخطوات ينبغي على المترشح المشاركة في مسابقة الدخول- رغم هذا تبقى الأولوية خلال عملية الإنتقاء للمترشحين الذين لهم خبرة ميدانية في المؤسسات الإنتاجية" (ألكسندر فكسليار، VEXLIARD (A)، 1967، ص : 109-110).

تثير دون شك هذه الظاهرة نوعا من الدهشة والإستغراب في الوهلة الأولى، غير أنه يمكن تعليل ما حصل في الإتحاد السوفياتي خلال الفترة التي تفصل ما بين : سنة 1919 وسنة 1958 الى سياسة التخطيط التي تتماشى مع حاجيات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في كل مرحلة من مراحل تطور التنمية الشاملة، إن لم نقل أن هذه التجربة التاريخية لروسيا كانت تتوقف أساسا على مدى حاجة المحيط الإجتماعي والإقتصادي والثقافي الى خرجات القطاع التربوي والتكويني (وفق مفهوم العرض والطلب) فضلا عن هذا، نلاحظ كذلك بأن التعريف العام الذي حدده، المفكر الفرنسي (ريموند بوانيو، POIGNANT, (R)) في سنة 1962 حول السياسة التربوية الفرنسية أنه يتوافق مع السياسة التربوية الجزائرية لاسيما فيما يخص تأكيده على:"التعليم المجاني للجميع، وإمداد التعليم الإلزامي لجميع الأطفال في سن التدريس وإصلاح التلعيم الثانوي، بهدف تعزيز الديمقراطية، وفتح التعليم العالي لتلاميذ التعليم التقني، فضلا عن التشجيعات المادية المتمثلة في النقل المجاني لتلاميذ المناطق الريفية، والمنح المدرسية والجامعية، والنظام الداخلي، والمطاعم ...، وغيرها من الخدمات المساعدة على ذلك"، (ألكسندر فكسليار، ALEXANDRE VEXLIARD، 1967، ص :109).

وختاما يرى الباحث أن مفهوم ديمقراطية التعليم في الجزائر، لم يكن متأثرا تماما بما يحث عليه المعطي الحضاري والتاريخي - المتمثل في الفكر التربوي الإسلامي- الذي يؤكد عليه التفكير العلمي المعاصر، في مجال أولوية الإستثمار في العنصر

البشري، وفق ما تضمنته العبارة المشهورة التي صرح بها العالم الأمريكي (وليام جيمس، (JAMES, (W) سنة 1906 بجامعة أمريكية بالقول: العالم بدأ فقط يشعر أن الشيء الذي يمثل ثروة الأمة هو عدد الذين يملكون مواهب وقدرات عالية، الشيء الذي أكد عليه كذلك (ألفريد نورث ونهاد ، (ALFRED, (N,W) بقوله: "في ظروف الحياة المعاصرة القاعدة واضحة ومطلقة فإن الجنس الذي لايولي أهمية للذكاء ولفوائد التربية والتعليم محكوم عليه بالسلب (التخلف) من المنطلق" (ج.و. جاردنر، GARDNER (J,W)، 1961، ص : 23-24).

المراجع

باللغة العربية

1- د. حامد عمار، في إقتصاديات التعليم - الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني (بيروت) 1973.

2- د. عبد الله عبد الدائم- التربية عبر التاريخ- الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت (لبنان) 1981.

3- نيكولا هانز، ترجمة ميخائيل أسعد ، مراجعة أبو الفتوح رضوان - التربية المقارنة- دار النهضة العربية (القاهرة) 1966.

4- جبهة التحرير الوطني - الميثاق الوطني 1976- مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، (الجزائر) 1976.

5- وزارة التربية - النشرة الرسمية للتربية الوطنية، أمر مؤرخ في : 1976/4/16- مديرية التخطيط والإحصاء (الجزائر) عدد خاص.

6- د. محمد منير مرسي- الإتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة - عالم الكتب القاهرة (مصر) 1974.

7- د. جابر عبد الحميد جابر، د. أحمد خير كاظم- مناهج البحث في التربية وعلم النفس - الطبعة الثانية، دار النهضة العربية القاهرة (مصر)1978.

8- د. عباسي مدني- مشكلات تربوية في البلاد الإسلامية - دار الشهاب باتنة (الجزائر) 1986.

9- د. عبد الغني عبود- الإيديولوجية والتربية - الطبعة الثانية، دار الفكر العربي القاهرة (مصر) 1973

10- د. محمد البهي - الإسلام في حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة- الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت (لبنان) 1973.

11- د. نجاي معروف- أصالة الحضارة العربية - الطبعة الثالثة، دار الثقافة، بيروت (لبنان) 1975.

12- إيدجار فور، وآخرون، ترجمة د. حنفي بن عيسى - تعلم لتكون- الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (الجزائر) 1979.

13- للإمام المصلح الشيخ عبد الحميد بن باديس - مجالس التذكير من الحديث البشير النذير - الطبعة الأولى، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة (الجزائر) 1983.

14- د. تركي رابح - مذكرات في أصول التربية الإسلامية - كلية التربية جامعة ملك سعود (المملكة العربية السعودية) العام الجامعي 1982/1981.

15- إتحاد المعلمين العرب توصيات ولوائح المؤتمر الثاني عشر، المنعقد بالجزائر من 12 الى 17 أفريل 1986- (الإتحاد العام للعمال الجزائريين) 1986.

16- مجلة الثقافة. د. تركي رابح - تطوير التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي - وزارة الثقافة، عدد :78 السنة 13 (الجزائر) نوفمبر - ديسمبر 1983.

17- حزب جبهة التحرير الوطني- وثيقة مشروع الميثاق الوطني 1986- الجزائر) 1986.

باللغة الفرنسية :

1 - La Charte d'Alger 1964 editée par la commission centrale d'orientation du F.L.N. Presses du journal AN Nasr Constantine.

2 - Alexandre Vexliard - La Pedagogie comparée 4ème édition P.U.F. Paris (France) 1967.

3 - Didier Julia - Dictionnaire de philosophie - librairie larousse Paris (France) 1964.

4 - Norbert Sillamy - Dictionnaire de Psychologie (A.K) Bordas Paris (France) 1980.

5 George Thines, et Agnes l'empereur - Dictionnaire général des sciences Humaines - Edition Universitaire Paris (France) 1975.

6 - Paul Foulquie Dictionnaire de langue Pédagogique - P.U.F. Paris (France) 1971.

7 - Gaston mialaret - Introduction à la Pédagogie - P.U.F. Paris (France) 1964.

8 - Ministère de l'information et de la Culture Dossier documentaire, textes fondamentaux du F.L.N. (1954 - 1962) (Alger) 1976.

9 - J.W. Gardner - l'Education en régime démocratique et la Promotion des élites - International édition (New York - Paris) 1961.

10 Robert Dottrens Eduquer et Instruire - NATHAN / U.N.E.S.C.O. Paris (France) 1966.